ملفّ "الهويّة العراقية في مهبّ الهويات الصغرى" ٩

الحـــــروب الـيـــومـيـــة لـلـهـويّـات

لا مكان يتحول فيه سؤال الهوية إلى هم يومي بالقدر الذي يحدث في العراق، وهذا الهم يدار على أنه حرب وجود بين الهويات المتناحرة التي تعيش تحت ضغط هاجس الفناء الذي تديره الأحزاب السياسية ويخضع له المواطنون، وصارت حروب الهويات تتحكم بتوزيع مواقع الدولة وفي توزيع الثروة وتقديم الخدمات والحصول على فرص العمل، وإذا كان سؤال الهوية يثار في أماكن أخرى ويدار من قبل نخب مفكرة ترى الأعمق في تمزقات المجتمع فإن هذا السؤال مغيب تماما في العراق حيث تم حسمه من قبل الكيانات الاجتماعية المسيسة وهي تخوض حروبا يومية حقيقية ورمزية لفرض تلك الإجابات المتناقضة.

ساطع راجي

سـؤال الـهـويـة هـو مـلـف سياسي بامتياز في العراق ولذلك يتم التعامل معه من قبل الزعماء مباشرة وتبدو النخبة المثقفة في حالة عجز فاضح عن وضع مسارات عقلانية لإدارة التنوع في البلاد مستسلمة أمام إعلام وتحشيد وتسليح وتمويل الأحزاب التي نجحت في تغييب فكرة المواطنة ووصل تجزئة الشعب إلى حدود دنيا يمكن وصفها بالمجهرية واستدرج الكثير من المثقفين والمنظمات المدنية إلى هذه التجزئة فإذا كانت الأحزاب تتحدث عن شيعة وسنة وعرب وكرد وتركمان وإيزيديين ومسيحيين ...، فإن المثقفين والنشطاء المدنيين تم استدراجهم إلى توزيع للخنادق وتجزئة للحقوق، هناك قضايا المرأة والأيتام والمبدعين والأقليات والمعتقلين، وهي قضايا صادقة وحقيقية لكنها لا تكون مثمرة وذات جدوى إلا تحت غطاء حق المواطن، المواطن بمطلقه، بوجوده الفردي المستثنى من أي تعريف، بل إن الفكر التنويري اعتمد مفهوم (الإنسان) لإطلاقه من التعريفات التجزيئية وكل الحقوق أو التوصيفات اللاحقة إنما تكون بعد استتباب قاعدة حقوق الإنسان أولا، وهي قاعدة مازالت محاطة بالأخطار في العراق ومن الخطأ إهمالها لصالح البحث وراء الحقوق الفرعية وكأن العراق دخل فعلا عصر حقوق الإنسان.

علاقة حقوق الإنسان بأزمة الهوية في العراق تتمثل بأنها العلاقة التي تسمح بترتيب سلم أولويات العراقي، فعندما تكون الحقوق (الإنسانية، الوطنية) متساوية تبدأ فرصة تجاوز الهويات الفرعية وسحب ذلك السلاح من يد الزعماء السياسيين الذي يديرون لعبة ترهيب المكونات من بعضها البعض ويتسيدون على هذه المكونات ويشيدون دكتاتورية داخلية (في الطائفة أو القومية) بذريعة الدفاع عن وجود وهوية الطائفة أو القومية، هي معركة واسعة وصعبة ويبدو الزعماء هم الأقوى فيها إلا إذا تم تجاوزهم عبر تصعيد النشاط الحقوقي المطلبي وبالتحالف مع القوى الاقتصادية، وسيكون تحرير الاقتصاد وتحرير النفط من السلطة السياسية هو النجاح الأكبر في تغيير اللعبة السياسية وتجاوز الحرب اليومية للهويات.

العراقيون بحاجة إلى إعادة تعريف ذواتهم لأن التعريف الراهن المنعكس في السلوك السياسي للمواطن هو تعريف مقلوب وغير عقلاني لأنه يبدأ من النهاية، المواطن يعرف نفسه بانتمائه الطائفي أو القومي ويدافع ويناصر وربما يقاتل من أجل هذا الانتماء وهو انتماء لا يمنح العراقي أي حق باستثناء حق الموت من أجل هذا الانتماء ومبايعة زعماء أبديين وترسيم أبطال وهميين ينتفعون من ثروة الوطن وأصوات المواطنين لهدم الوطن واستغلال المواطنين، وعندما يصطدم العراقي بحاجاته الحياتية مثل أي كائن حي أو بمستحقاته كأي مواطن في أي دولة يشير زعماء الهويات المتناحرة إلى كيان سلبوه كل قوته يسمونه (وطنا أو دولة)، ويتم استغلال هذه الحاجات والمستحقات في إشعال المزيد من الحروب وإدامة دائرة الخراب.

تبدو الهويات الفرعية المتعاظمة في العراق حقولا للألغام تحصل على صيانة دورية وكلما رفع زعماء السياسة شعارات الهوية الوطنية ذهبوا عمليا إلى توسيع مساحة حقول الألغام، وفي كل الأحوال من الخطأ المراهنة على زعماء الهويات الفرعية لإنتاج الهوية الوطنية أو تعزيزها، إنه خداع للنفس لا يتورط به المواطنون فقط بل يتورط فيه الزعيم الطائفي والعنصري الذي يريد تجاوز حدود مجموعته والحصول على أتباع أكثر وكأن الهوية الوطنية ثوب يشترى ويزين به الجسد وليست منظومة فكرية وارتباطا سياسيا ونمطا من العلاقات والتنظيم الحركي والإدارة السياسية والمؤسساتية، الهوية الوطنية ليست حالة أخلاقية أو إيمانية يتمنى الإنسان اكتسابها أو إنه يتقمصها عندما يعجز عن اكتسابها، الهوية الوطنية هي اصطناع مشترك بين أفراد شعب يتفقون في ما بينهم على مصالح عامة عليا ونمط علاقات تربطهم تسهل حياتهم وتحفظ وجودهم ومصالحهم وتحفظ أيضا تنوعهم، الانتماء الوطني ليس دروشة بل هو اتفاق على منظومة حياة والطائفيون والعنصريون يعرفون ذلك، وسبق لأدبياتهم الحزبية أن رفعت درجة الانتماء للطائفة والقومية على الوطن وحسمت الجدل منذ عقود، وهم عندما يصلون إلى السلطة في أي دولة فإن المخطط الأول والأهم لهم هو هدم حدود تلك الدولة، أي تفتيت الوطن، إما بتجزئته إلى كيانات أصغر أو بإذابته في كيانات أكبر، كيانات لا تنتهي إلا حيث يتوقف مد الانتماء الطائفي أو انتشار أفراد العرق.

الجغرافيا في العراق تعاند التقسيم حيث لا حواجز حقيقية تفصل المكونات ولذلك فإن أي تجزئة للعراق هي إعلان حرب أبدية بين المكونات، ولذلك فإن الهوية الوطنية هي حاجة ماسة، هي اتفاق سلام بين مكونات البلاد، لكنه اتفاق بحاجة إلى صناع أقوياء أكثر مما هو بحاجة إلى حالمين.

تبدو الهويات الفرعية المتعاظمة في العراق حقولاً للألغام تحصل على صيانة دورية وكلما رفع زعماء السياسة شعارات الهوية الوطنية ذهبوا عملياً إلى توسيع مساحة حقول الألغام، وفي كل الأحوال من الخطأ المراهنة على زعماء الهويات الفرعية لإنتاج الهوية الوطنية أو تعزيزها.

قدّم العراقيون تضحيات جساماً لحفظ وطنهم

هل مازالت لدينا عملية سياسية؟

باسم محمد حبيب

من المصطلحات التي شاعت في أوساط العراقيين بعد التغيير مصطلح (العملية السياسية) الذي عني به وصف المسار السياسي للبلد بعد حالة التغيير التي شهدها في أعقاب عام ٢٠٠٣ .

وبالطبع فإن مصطلح (عملية سياسية) يفترض وجود خطة مسبقة متفق عليها من قبل أطراف معينة (كتل سياسية) لتوجيه دفة البلاد باتجاه معين بحيث يمثل ذلك الاتجاه غاية العملية السياسية .

ولأن العراق مر بمراحل ينطبق عليها هذا الوصف (أي وصف العملية السياسية) فإننا نفترض انه يتجه إلى غاية معينة تمثل تتويجا لهذه المراحل التي تشكل معالم هذه العملية السياسية الجارية في العراق .

لقد شهد العراق تشكيل مجلس تأسيسي(الجمعية الوطنية) تم انتخابه بالاقتراع المباشر ثم شكل هذا المجلس لجنة لكتابة الدستور ضمت مختلف الأطياف العراقية ثم أجري الاستفتاء الشعبي الذي أقر هذا الدستور وكان المفترض أن يكون ذلك خاتمة العملية السياسية لأن الدستور هو الذي يحدد طبيعة النظام السياسي ويعرض بدقة مسار المرحلة السياسية اللاحقة فلا يكون هناك بعد ذلك من سبيل للخروج عليه بدون الدخول في معمعة سياسية عارمة .

لكن العملية السياسية تواصلت بعد ذلك وكأن كتابة الدستور لم تحسم تشكيل النظام السياسي أو تحدد مسار المرحلة اللاحقة حيث غدا الدستور وسيلة للتوافق أكثر من كونه سبيلا لإنشاء نظام سياسي متين فكانت الاجتهادات المتعارضة التي تم تضمينها في الدستور من خلال التوافق عاملا من عوامل الأزمة وسببا من أسباب الفتنة الكامنة .

ثم كان المفترض أن ينظر إلى تشكيل الحكومة المنتخبة على انه ختام للعملية السياسية وبداية لحالة الاستقرار السياسي إلا أن أيا من هذا لم يحصل فما أن انتهت ولاية الحكومة حتى دخلت البلاد في دوامة من الصراع السياسي التي أتت بالكثير من المآسي للبلاد ومن ضمنها استفحال موجة الإرهاب وتصاعد معدلات الفساد .

وتكرر الأمر مرة أخرى عند تشكيل الحكومة الأخيرة فهذه الحكومة لم تتشكل إلا بعد جولة طويلة من المفاوضات وبعد سيل من التنازلات والصفقات السرية والعلنية وبعد تشكيلها دخلت البلاد في معمعة من الصراعات الجديدة محركها هذه المرة تنفيذ تلك الاتفاقات والصفقات التي تشكلت من خلالها الحكومة حيث تعقدت الأمور أو أخذت تتجه إلى حافة الانهيار السياسي .

وفي ظل هذه الفوضى العارمة والصراع المكشوف بين الشركاء هل مازالت لدينا عملية سياسية أم أننا نشهد لحظة إعلان نهايتها من قبل نفس القوى التي بدأتها وشاركت في معمعتها ؟

عـــزلـــة ســيـاســيّـة

يعقوب يوسف جبر الرفاعي

أقسى ظاهرة اجتماعية أن يكون المواطن بائساً وهو يعيش ضمن دولة تتخذ من نصوص احترام حقوق الإنسان وشعارات الديمقراطية البراقة واجهة لتجميل وجهها ، إنها تملك دخلا قوميا هائلا ، لكنها لا تملك القدرة على وضع الخطط والإستراتيجيات الهادفة إلى استثمار هذا الدخل لإنهاء معاناة المواطن .

إلى ما ذا تشير هذه الحالة ؟ هل تشير إلى ضعف الخبرة على مستوى التنظير وكذلك على مستوى التطبيق ؟ ماذا دها السادة صناع قرارات الدولة ؟ لماذا أخفقوا في معالجة بعض الممارسات الخاطئة ؟ ما أغربها من مفارقة حينما تجد مواطنا صنع هذه الدولة عبر الانتخابات وصناديقها ، كان يأمل أن تتمكن من انتشاله من وهدة الضياع لكن هذا الأمل لم يتحقق بعد ، فالاضطهاد والحرمان وانخفاض مستوى الدخل هو ما اعتاد عليه بعض المواطنين ، أليست هذه ظاهرة شاذة في بلد يطفو على بحر من النفط ويملك موارد طبيعية وبشرية ثرة ؟ كيف يفكر السياسيون؟ وبماذا يفكرون ؟ ولماذا لا يفكرون في معاناة المواطن ؟

يبدو أن تفكير رموز الدولة ينصب بالدرجة الأولى على كيفية رعاية أحزابهم والتابعين لها ، وكيف يحافظون على مكتسباتهم ومناصبهم التي حصلوا عليها بشقّ الأنفس.

كيف ينظر المواطن اليوم إلى رموز الدولة ؟ وكيف ينظر رموز الدولة إلى المواطن ؟ هل ينظر المواطن نظرة ثقة وتفاؤل واستحسان ؟ هل يشعر رموز الدولة بهموم المواطن ؟ يبدو أن رموز الدولة كتبوا على أنفسهم العزلة السياسية فلم يعد بإمكانهم التواضع والنزول عند رغبات المواطن ، لأن ذلك يعني فقدانهم بعض امتيازاتهم ، أما المواطن فيشعر بأنه عبد أجير يعيش في زنزانة مظلمة فاقدا للأمل ، مفعما بالألم ، لا يشعر بالتفاؤل ، لم يلمس بعد تحقق حلمه في الخلاص من الضيم القديم والجديد ، إذن هذه الظاهرة تعكس التباين الشاذ والكبير ما بين الدولة ومواطنيها ، فهل ستبقى الدولة معزولة والمواطن معزولا أيضا؟ وهل ستظل الدولة عبارة عن إقطاعية للكبار تضطهد المواطن وتعجز عن تحقيق طموحاته الدستورية المشروعة؟ هل الدولة ميدان لتضييع الوقت والمال على حساب المواطن؟ إنه لأمر غاية في الغرابة ، دولة مترفة ومواطن فقير لا يجد قوت يومه يعيش على الفتات ، يصرخ من الوجع ومضض العيش فمتى الخلاص ؟ هل سيظل قدره البؤس والشقاء ؟ بلاده كأنها ضيعة لغيره وليست ملكا له ، رغم أنه الأولى بثرواتها وخيراتها أهذا هو العدل والإنصاف؟ يبدو أن قدر هذه البلاد العزلة السياسية والنفسية والشقاء الطويل فما أقسى هذه الظاهرة الخارجة على المألوف!

إن الحل المثالي لمعاناة مواطني هذه البلاد يكمن في التغيير الجذري للثقافة التقليدية على الصعد كافة ليتنفس المواطن الصعداء، أما الانتظار والتربص الطويل فلا جدوى منه.

مسيحيّو البصرة .. تآكل الأقليات

عبد الجبار خضير عباس

تعرضت مجموعة من المسيحيين مؤخراً في البصرة إلى مداهمات من قبل رجال الأمن بذريعة انتهاكهم القانون، إذ مسكوا بهم بالجرم المشهود، وهم يخزنون دنان الخمر في بيوتهم! علماً، أنهم مرخصون قانوناً. هذا ما تناقلته وكالات الأنباء .. هنا الخبر يضعنا أمام جملة من التساؤلات ..أولها، ألم يدّع الإخوة في المحافظة ومجلس محافظة البصرة، ومرجعياتهم الحزبية في السلطة المركزية، أنهم متمسكون بالدستور، وأنهم له لحافظون، وهذا ما يصرحون به ليل نهار –عند الحاجة– وهم يتراشقون التهم مع خصومهم السياسيين؟ ألم يدّعوا احترامهم للخصوصية الدينية للمسيحيين والصابئة وغيرهم.. في المناسبات السياسية، والوطنية، والدعايات الانتخابية؟ إذ بفضل هذه الرعاية الاستثنائية، هاجر معظم الصابئة، وما تبقى من المسيحيين سيقضى عليهم بإذن الله عبر سماحتكم الدينية الاستثنائية وإجراءاتكم القانونية جداً.

السؤال هنا ما قيمة ما ورد في الفقرة (ج) من الدستور التي تقول: "لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور " وفي المادة(١٥): "لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة. " يا ترى قانون البصرة ومذكرات التوقيف جرت على وفق أية فتوى؟ ألا تشكل هذه الحالة إهانة كبرى لشريحة الكل يدّعي احترامها وينظر لها بعين المساواة؟! أما كان من الأجدى لحكومة البصرة، التفكير بتحسين أوضاع البصرة المتهالكة ونفض غبار العهد المباد عنها، بتوفير الكهرباء والماء لأهلها، وقد مضى على رحيل الطاغية أكثر من تسعة أعوام.. وأين كان رجال المحافظة وقواهم الأمنية، وفي الميناء مولدات كهربائية متروكة كلفت الخزينة ملايين الدولارات مهملة منذ أكثر من عامين، وان تشغيلها يكفي البصرة ومحافظات أخرى..

أليس من فروض الدين عليهم التعامل مع ممتلكات الشعب بما يرضي الله الذي يدافعون عنه، وأين هم من ملايين الدولارات التي يبتلعها الفاسدون في المحافظة..وشطارتهم أين اختبأت حين هرب عتاة الإرهابيين من السجن، ولو قامت عشيرة كبيرة بخرق القانون، وقطع الطريق مثلاً، هل ستتعامل معها بهذه الطريقة أم بالتدليس وبوس اللحى؟!

ألا يكفي ما تلقاه المسيحيون في عراقهم بلدهم هم سكانه الأصلاء، ليأتي وافد يرسم لهم طريقة عيشهم على وفق ما يرتئيه باسم الدين على الرغم من قراءته الفقهية المفارقة بالزمان والمكان، والدين براء مما يفعلون؟ ألم يقل كتاب الله (لا إكراه في الدين)، و(لست عليهم بمسيطر) ..وغيرها من الآيات؟ ثم أين هذا من قول الإمام علي (ع): (لا تقصروا أولادكم على آدابكم فإنهم خلقوا لزمان غير زمانكم)؟ هل يحتاج تفسير هذا القول إلى ذكاء شديد حتى نعرف دلالته؟، ألم يتقدم الإمام بوعيه على معاصريه بهذه الرؤية الفلسفية والاجتماعية كما يتقدم بالسبق على أهم النظريات السوسيولجية المعاصرة؟، إذ يدعو إلى قراءة جديدة مع الزمن تتوافق مع التحولات والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، وهو لم يفصله عن وفاة الرسول الأعظم سوى زهاء العشرين عاماً، لماذا لا نقتدي برؤى الإمام وقناعته؟ ثم ألم يذكر الله في محكم كتابه (يَسْأَلُهُ مَن في السَّمَاوَات وَالْأَرْض كُلَّ يَوْم هُوَ في شَأْن) ، ألا يعني ذلك إن كلَ شيء في هذا الكوْن في تحولٍ وتغير مستمرين، وإن الله يغير في هذا العالم كل لحظة، وهذا ما يتسق مع النظريات العلمية التي تقول إن الكون في توسع دائم، ثم أليس المذهب الشيعي يدعو إلى الاجتهاد أي تخطي حالة الجمود وبمعنى آخر ضرورة قراءة الأحداث والمتغيرات..وإصدار الفتاوى على وفق هذه المستجدات؟

أخيراً هل تسعى المحافظة لإزالة ما تبقى من المسيحيين بعد أن تم تفريغها من اليهود وتسفير الكرد الفيلية في الزمن المباد، وانقراض الصابئة بعد التغيير في العام ٢٠٠٣ بعد أن أصابتهم عوامل التعرية والتآكل الدينية المتطرفة؟!

الدين لله والعراق للجميع